البحرين – موقف حقوقي حول إصرار الحكومة البحرينية على انتهاك حقوق الإنسان، منظمات المجتمع المدني تناشد قادة العالم المساعدة في إنهاء سياسة إسقاط الجنسيات

أعربت 13 منظمة حقوقية، في 1 مايو/أيار 2026، عن بالغ قلقها إزاء إصرار حكومة البحرين على انتهاك التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، ووجهت نداءً مباشراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي لحقوق اللاجئين برهام صالح، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،؛ وكذلك إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع الى الأمم المتحدة السيد فولكر تورك؛ وإلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية كايا كالاس؛ إضافة إلى رئيس وزراء المملكة المتحدة ووزير خارجيتها. وحتى نهاية يوم 1 مايو/أيار، لم تتلقَ هذه المنظمات أي رد من الجهات المعنية، ولم يُلاحظ اتخاذ أي إجراءات في هذا الشأن .

وحثّ الائتلاف الموقع على هذا البيان الحقوقي العاجل قادة العالم على دعوة حكومة البحرين إلى التراجع عن قرارها الصادر في 27 أبريل/نيسان 2026، والقاضي بإسقاط الجنسية بشكل تعسفي من ما لا يقل عن 69 مواطناً بحرينياً، والالتزام صراحةً بإنهاء سياسة وممارسة إسقاط الجنسية التعسفي.

وأشار الائتلاف الموقع على البيان إلى تقارير تفيد بأن حكومة البحرين زعمت تعاطف هؤلاء الأفراد مع الهجمات الإيرانية على البحرين في سياق النزاع المسلح الذي دار بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى خلال الفترة من 28 فبراير/شباط الى ابريل/نيسان 2026 و دون تقديم أي أدلة على ذلك ودون أن يمر هذا الإجراء عبر القضاء و كذلك القرار يفتقر الى آلية طعن فعالة ضده . غير أن تقارير تلقاها الائتلاف تفيد بأن 26 طفلاً، تتراوح أعمارهم بين 23 يوماً و14 عاماً، كانو ضمن من جُرّدوا من جنسيتهم .

وأفادت وزارة الداخلية البحرينية، بحسب التقارير، بأن المستهدفين "أصول غير بحرينية" و قد لاحظت المنظمات الحقوقية أن قرار إسقاط الجنسيات استند إلى تعديل تشريعي عام 2014 على قانون الجنسية البحرينية لعام 1963، وهو القانون رقم (21) لسنة 2014، الذي ينص على أنه:

« يجوز، بمرسوم، بناءً على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء، إسقاط الجنسية البحرينية عن كل من يتمتع بها في أي من الحالات التالية: [...] (3) إذا ألحق ضرراً بمصالح المملكة أو تصرف على نحو يتعارض مع واجب الولاء له.»

كما أدانت المنظمات مرسوماً ملكياً صدر في عام 2024 يستبعد الرقابة القضائية على قرارات سحب الجنسية، إذ يُؤطِّر مسألة الجنسية باعتبارها قضية سيادية تعلو على الرقابة القضائية، بما يتعارض مع مبدأ أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان يقضي بضرورة خضوع سياسات وممارسات الحكومة لرقابة قضائية مستقلة، فضلاً عن تعارضه مع دستور البحرين.

وفي ظل غياب أي تفاعل من جانب حكومة البحرين، ناشد الائتلاف قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة دعوة الحكومة إلى:

التراجع عن قرارات إسقاط الجنسيات التعسفي بحق الأشخاص الـ69 المعلن عنهم حتى الآن، وإعادة جنسيتهم وما يرتبط بها من حقوق ومزايا؛
الالتزام صراحةً بعدم اللجوء إلى المزيد من حالات إسقاط الجنسية التعسفي؛
مراقبة أي عمليات إبعاد او ترحيل قسري للأشخاص الذين جُرّدوا من جنسيتهم، بما يضمن سلامتهم؛
التأكيد على ضرورة خضوع أي قرار يتعلق بالجنسية لإجراءات قضائية مستقلة، مع ضمان كامل لحقوق الدفاع والاستئناف؛
حثّ حكومة البحرين على تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات المتعلقة بمنع انعدام الجنسية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، أصدرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ملاحظاتها الختامية بشأن تنفيذ البحرين للاتفاقية. وفي الفقرة 40 (ج)، أوصت اللجنة صراحةً بأن «تمتنع البحرين عن استخدام إسقاط الجنسية كإجراء انتقامي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين وغيرهم من منتقدي الحكومة.»

وقال درويري دايك، ممثلاً عن ائتلاف المنظمات ومن منظمة «سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان»، إن «إقدام حكومة البحرين على مخالفة التوصيات الصريحة لهيئات و معاهدات الأمم المتحدة التي صادقت عليها البحرين يعكس ابتعادها عن مبدأ سيادة القانون على الصعيد المحلي و الدولي وعدم التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان».

خلفية

في أعقاب أسابيع من الخطاب التحريضي و خطاب الكراهية الذي استهدف في معظمه البحرينيين الشيعة، وفرض قيود متزايدة على حقوق حرية التعبير وتكوين الجمعيات، أفاد مكتب رئيس وزراء البحرين في 20 أبريل/نيسان 2026 بأن مجلس الوزراء سيُنفّذ "إجراءات شاملة وحاسمة" بتوجيه من الحاكم حمد بن عيسى آل خليفة، بما في ذلك «اتخاذ إجراءات قانونية بحق من خانوا الوطن أو أضروا بأمنه واستقراره، إلى جانب مراجعة الحالات المتعلقة باستحقاق الجنسية البحرينية [...]». كما قرر مجلس الوزراء مراجعة «الأطر القانونية المتعلقة بالجنسية، ودراسة الحالات وفقاً للمعايير الوطنية بما يكفل حماية الهوية الوطنية، وتعزيز قيم الولاء الوطني، وضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يتوافق تماماً مع القانون».

وتشير ممارسات السلطات البحرينية إلى توجه نحو تنفيذ حملة واسعة لإسقاط الجنسيات بشكل تعسفي، على غرار ما حدث بين عامي 2012 و2019، عندما جرّدت الحكومة مواطنين بحرينيين من جنسيتهم على خلفيات تتعلق بممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وذلك في غياب ضمانات المحاكمة العادلة أو سبل الانتصاف الفعالة. وقد شكّل ذلك انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حظر التسبب في انعدام الجنسية والحق في التمتع بجنسية.

وأقرّ أعضاء الائتلاف باتخاذ الحكومة إجراءات إعادة الجنسية البحرينية إلى ما لا يقل عن 551 شخصاً من أصل 985 شخصاً أسقطت جنسيتهم تعسفياً في السنوات السابقة. غير أن العودة إلى مثل هذه السياسات أثارت قلقاً واسعاً داخل المجتمع البحريني، وأسهمت في تقويض التماسك الاجتماعي والاستقرار.

المنظمات الموقعة على هذا البيان

القسط لحقوق الإنسان
منتدى البحرين لحقوق الإنسان
معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكس)
مركز الخليج لحقوق الإنسان
معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان
شبكة هويتي – شبكة انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
معهد انعدام الجنسية والإدماج
مجموعة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الجنسية حق للجميع
حملة الحق في الانتماء
مركز تحقيق الحقوق
منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان